

الاقتصاد الاجتماعي و التضامني: قراءة في المفهوم و المقاربات

Social and solidarity economy: a reading of the concept and approaches

بن سيتواح سمير¹، سباش ليندة²¹ جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر)، s.bensitouah@univ-boumerdes.dz² جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر)، l.sebbache@univ-boumerdes.dz

مخبر الدراسات السياسية الدولية ، جامعة بومرداس.

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/03

تاريخ الاستلام: 2022/10/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة في مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و المقاربات النظرية المفسرة له، و مدى تمكنها من إعطاء تصور نظري لاقتصاد بديل عن باقي الاقتصادات، من منطلق فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية و مدى تأثيرها على السلوك الاقتصادي ضمن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة، و تحديد المتغيرات العلمية و التطبيقية التي على أساسها تم صياغة مختلف الأدبيات النظرية المشكلة لهذا الحقل، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني هو نظام يربط بين عمليتي الإنتاج و التوزيع، أولويته تقديم الغاية الاجتماعية عن تعظيم الربح، على أساس مقارنة تضامنية تحمل نموذج اقتصادي أكثر أخلاقية يحترم الفرد و يحافظ على البيئة، تتقاطع عند تفسيره مقاربات نظرية ذات متغيرات فكرية تجمع بين ما هو قانوني مؤسسي، معياري و ديمقراطي، تشكل في مجملها حقلا معرفيا يساهم في فهم السلوك الاجتماعي ضمن النشاط الاقتصادي لفواعل السوق، قياسا بمختلف الظروف و التحولات المحيطة به.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، المقاربات ، المبادرات الاقتصادية و الاجتماعية.

Abstract:

This study aims to provide a reading of the concept of social and solidarity economy and the theoretical approaches that explain it, and the

extent to which they are able to give a theoretical conception of an alternative economy from the rest of economies, in terms of understanding the nature of social relations and the extent of their impact on economic behavior within the economic, social and political transformations, this study concluded that the social and solidarity economy is a system that links the production and distribution processes, the priority of which is to present the social goal over profit maximization, on the basis of a solidarity approach that carries a more ethical economic model that respects the individual and preserves the environment, intersects when interpreting theoretical approaches with intellectual variables that combine what is legal institutional, normative and democratic, constituting in its entirety a field of knowledge that contributes to understanding social behavior within the economic activity of market actors, compared to the various circumstances and transformations surrounding it.

Keywords: social and solidarity economy, approaches, economic and social initiatives..

المؤلف المرسل: بن سيتواح سمير . s.bensitouah@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

يعد موضوع الإقتصاد الإجتماعي و التضامني موضع إهتمام الدارسين و المنظرين في المجال الإقتصادي، السياسي و الإجتماعي، و حتى البيئي، لما أصبح يحمله من إجابات لمختلف التساؤلات التي أفرزتها تراكمات سلوك إقتصاد السوق، إجابات سوسيو إقتصادية بديلة عن إقتصاد حر يستهدف تعظيم الربح على حساب الإنسان و البيئة، لذلك ربما برزت الكثير من المبادرات من طرف حركات و تنظيمات إجتماعية أسست لقيام تصور فكري و نظري لإقتصاد بديل خارج دائرة النظريات الإقتصادية الكلاسيكية المعروفة، لاسيما في عصر العولمة و فترات حدوث الأزمات الإقتصادية.

من الضروري عند تناول موضوع الإقتصاد الإجتماعي و التضامني الوقوف عند فهم العلاقات الإجتماعية و السلوك المجتمعي قياسا بمختلف الظروف المحيطة به، لذلك لا يمكن فهم هذا الإقتصاد بمعزل عن

الإحاطة بطبيعة التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، هذه التحولات التي غالبا ما تأتي نتيجة لهيمنة إقتصاد السوق و تراجع دور الدولة الإجتماعي.

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى إحاطة معرفية بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني و إستنتاج بعض العناصر الفكرية من مفهومه، و التطرق إلى مختلف المقاربات النظرية المفسرة له، إنطلاقا من تحديد المتغيرات التي على أساسها تم صياغة هذه المقاربات، ضمن حقل معرفي يسعى لتحليل مضمون هذا الإقتصاد.

تحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة على ضوء التساؤل التالي: " ما هو مضمون الإقتصاد الإجتماعي و التضامني ، و ما هي أهم المقاربات النظرية المفسرة له ؟"

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة و بالنظر لأهدافها، إعتدنا على المنهج الوصفي بإعتباره منهجا يدرس الظواهر الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية دراسة كيفية توضح خصائصها، لذلك سيساهم في هذه الدراسة للوصول إلى جمع القدر الممكن من العناصر المعرفية المتعلقة بموضوع الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، و الإطلاع على مختلف الأدبيات النظرية التي تطرقت إليه، فضلا عن أهم أصحاب الأطارح الفكرية الذين تناولوا هذه الأدبيات، و التوصل إلى إستنتاجات نظرية تساهم في تقديم رؤية أوضح عن هذا الموضوع.

للتفصيل في هذه الدراسة كان من الضروري علينا تقسيمها إلى محورين أساسيين: تضمن المحور الأول إحاطة معرفية بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني، أما المحور الثاني فتم تخصيصه للوقوف عند قراءة لمختلف المقاربات النظرية التي إهتمت بالتنظير في هذا الموضوع.

2. الإقتصاد الإجتماعي و التضامني: جوانب معرفية:

1.2 الإقتصاد الإجتماعي و التضامني: منطلق المفهوم :

يرى المفكر الإقتصادي كارل بولاني ((KARL POLAYNI(1886-1964): مفكر إقتصادي نمساوي، له عدة أعمال ناقدة تتعلق بإقتصاد السوق) بأن التصرفات الوظيفية التي تشير إلى إقتصاد السوق بما في ذلك القطاعين العام و الخاص، لابد أن يضاف إليهما نظام إقتصادي غير نقدي مبني على أساس التبادل، يمكنه الرد على تراكمات سلوك الإقتصاد الحر الذي يسعى لتعظيم الربح مقابل

تجاهل الفرد و البيئة، فالمجتمعات معقدة تعمل بواسطة أنماط إقتصادية متباينة أصبح من الضروري عليها أن تتوازن فيما بينها، حيث يجب على هذه المجتمعات أن تتذكر بأن الغاية من الإقتصاد بغض النظر عن تراكم رأس المال لابد أن تكون إنسانية و إيكولوجية (بيئية)، لذلك يجب إحداث إنعكاس في الأولويات، من خلال وضع الإقتصاد في خدمة الإنسان و البيئة، فالهدف هو تمكين الفرد من التنمية بمختلف أبعادها في ظل إحترام البيئة الطبيعية . (DAGHRI, 2015, p. 15)

زاد الإهتمام بحقل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من منطلق حتمية تبنيه من طرف الفواعل المجتمعية بشكل عام، فالمبادرات الإجتماعية التي يأتي بها في ظل النشاط الإقتصادي تجعل منه آلية إبتكار و إبداع يمكن لها تحقيق التوازن في العلاقة التي تربط السوق بالمجتمع، لذلك أصبحت الأدبيات الإقتصادية ملزمة بعدم تجاهل التطبيقات البديلة لهذا القطاع في مواجهة إفرازات الرؤية الليبرالية للإقتصاد، كالتجارة العادلة (**commerce équitable**) مقابل السوق الحرة، و التضامن المالي (**finance solidaire**) مقابل القروض، و خدمات التقارب (**services de proximité**) مقابل التسويق، فهذه المبادرات التضامنية لها جانبين إنتاجي و خدماتي، لكن بالمقابل تعود بالمنفعة العامة لجماعة الأفراد، و منه ضمان التماسك الإجتماعي (**cohésion sociale**) في الوحدة المجتمعية.

تأتي في مسألة خلفيات بروز الإقتصاد الإجتماعي و التضامني رؤية بعض الإقتصاديين بأن هذا المفهوم فرض نفسه كإقتصاد بديل، أسس نفسه تاريخيا كتنظيم مرجعي شأنه شأن باقي الإقتصادات، لذلك تمكن من الحفاظ على حركية من التمايز و التكامل، يعتبر تطوره نتيجة لبناء قاعدة فكرية ناقدة لأنماط إقتصادية أخرى، حيث يدافع في الأخير عن فكرة التحول العكسي في العلاقات الإجتماعية و الأنظمة الإقتصادية المهيمنة . (Matthieu HELY, 2013, p. 10)

2.2 تعريف الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

يعتبر فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة و المعني بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني في إجتماعه التأسيسي المنعقد بجنيف (سويسرا) يوم 2013/09/30، بأن هذا القطاع يشكل رهانا كبيرا و فرصة محتملة لمعالجة الإستدامة التنموية في الحلقة الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية و ذلك من منطلق

ضرورة تعميم قضايا الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في أطر السياسات المحلية و الوطنية و الدولية، و على هذا الأساس تم تعريفه على أنه: مجال عمل و بحث يركز على النشاط الإقتصادي الذي يتسم بالعوامل الإجتماعية و البيئية، غالبا ما يتم تنظيمه بقيم و مبادئ التضامن و التعاون و الشفافية، و أفكار أخرى تعطي الأولوية للرفاهية الإجتماعية، هدفه التمكين الإنساني و الحفاظ على البيئة، و يمكن إعتباره كمسار متصاعد نحو التنمية المستدامة. (Hasan, 2018, p. 25)

إضافة إلى ذلك، للإقتصاد الإجتماعي و التضامني عدة تعاريف، تم صياغتها بناء على زوايا عملية و فكرية مختلفة، تأثرت بظروف محلية و خصوصيات جغرافية، بالإضافة إلى حقبة تاريخية كانت تحمل ثقافات إقتصادية معينة مرتبطة بسياقات سياسية لا يمكن تجاهلها.

من بين هذه التعاريف نجد:

- تعريف المركز الفرنسي للتوثيق في الإقتصاد و المالية (CEDEF) : الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو ذلك القطاع المتكون من مجموعة المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات و التعاونيات و الجمعيات و المؤسسات المانحة، تتميز بنظام داخلي و إجمالي نشاط يركز على مبدأ التضامن و الفاعلية الإجتماعية

(. « Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire ? »).

- الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو إطار يضم جميع المنظمات و المؤسسات التي تتميز بجرية العضوية و الإدارة المستقلة، و الديمقراطية في عملية صنع القرار، أين لا ترتبط الفوائد بشكل مباشر برأس المال الذي يقدمه كل عضو، بهدف إنشاء سلع و خدمات مخصصة لأعضائها أو للمستفيدين منها، ضمن منطق المصلحة العامة. (Alexandru, 2016, p. 52)

- الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو مجموع الفواعل الإقتصادية ذات المشاريع الهادفة إلى تقوية العمل التضامني الإجتماعي، و تطوير القيمة الإجتماعية المضافة إنطلاقا من مبدأ الإلتزامات الجماعية.

(toupictionnaire la dictionnaire politique)

- يمثل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني جملة النشاطات الإقتصادية ذات البعد الإجتماعي التي تضع مبدأ التضامن هدفا أساسيا بين الجماعات المجتمعية، غايته ترقية الروابط الإجتماعية و القضاء على الإقصاء الإجتماعي. (Christine COLLETTE, 2008, p. 07)

- عرفته مشاورات (LIMA) سنة 1997 و مشاورات (Québec) سنة 2001 على أنه: ذلك القطاع الذي يضع الإنسان في مركز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، يرتكز على مشروع سياسي، إقتصادي و إجتماعي يتضمن شكل جديد في هندسة العلاقات الإنسانية على أساس الإجماع و المواطنة. (Favreau, 9 au 12 octobre 2001, p. 07)

نخلص من خلال هذه التعاريف إلى أن: الإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو نظام يربط بين عمليتي الإنتاج و التوزيع، يهدف إلى توفير حاجيات الأفراد، و عليه تظهر درجة إستجابة هذا القطاع لبلوغ الغاية الإجتماعية منه و تقديمها على تعظيم الربح، لذلك جاءت مبادئه كنقيض لمنطق توسع السوق الحرة على أساس مقاربة تضامنية، تعمل عكس باقي الإقتصادات و تنتقل منها إلى إقتصاد أكثر أخلاقية يحترم الإنسان و يحافظ على البيئة.

3.2 . الإقتصاد الإجتماعي و التضامني: إحاطة بمختلف السياقات :

تبرر أهمية الإقتصاد الإجتماعي و التضامني في تقليص حجم الفجوة بين إمكانيات الدولة و زيادة المطالب الإجتماعية للأفراد في ظل هيمنة إقتصاد السوق، لذلك يحاول هذا القطاع تفعيل النشاط التضامني الإجتماعي من خلال كل مبادرات و مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد و المؤسسات و الجمعيات.

- **الخصائص:** يتميز الإقتصاد الإجتماعي و التضامني بعدة خصائص لخصها المفكر الإقتصادي الفرنسي جوان لويس لافيل (Jean louis laville) (1883-1951: فيلسوف و مفكر إقتصادي فرنسي و رائد الحركة النفسية) على النحو التالي: (François Espagne, 11 janvier 2002, p. 22)

- التسيير الديمقراطي: حيث يتم إتخاذ كل القرارات المهمة بشكل جماعي و على جميع مستويات المشاركة في مراحل تجسيد المشروع.

- حرية الإنتساب: لا يلزم أحد على الإنتساب من عدمه أو الإنسحاب ضمن منظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني.
- عدم الربح الفردي: لا تمنع هذه الخاصية تحقيق الأرباح بشكل كامل و لكنها تنفي الملكية الفردية أو الإستغلال الخاص للأرباح.
- المنفعة الجماعية: تفرض هيكلية الإقتصاد الإجتماعي و التضامني أن تخدم مشاريعه الوحدات المجتمعية، و أن لا تكون ضمن مشاريع خاصة تصب في مصلحة أشخاص معينين فقط.
- تعدد و إختلاف الموارد: تختلف مصادر تمويل هذا الحقل، فمنها موارد سوقية و موارد غير سوقية إعانات الدولة و إلتزامات مالية لأشخاص و مؤسسات مانحة.
- الإقتصاد الإجتماعي و التضامني: نحو التفكير بشكل آخر: تعتبر فكرة تعظيم رأس المال في إقتصاد السوق مؤشرا لحدوث أزمات في ظل عدم قدرة الدولة على ضبط التبادلات المالية، هذا ما يؤدي إلى تراكم تدفق الأرباح على مستوى الدول المتقدمة، و يقابله عجز الدول المتخلفة عن الوفاء بالديون المتراكمة على عاتقها، مما يزيد من درجة التفاوت فيما بينها، في ظل هذه الظروف يصبح من الضروري إعادة التفكير بشكل مختلف لمواجهة هذا التفاوت، لذلك تظهر و بشكل تدريجي فواعل جديدة في السوق تتفق حول قضايا مشتركة، لتصبح بديلا للواقع الإقتصادي المهيمن، تعمل على أساس تضامني و بآليات مختلفة (AGOSSA, l'économie sociale et solidaire : champs théoriques et pratiques, , 2006, p. 132) خاصة مع بروز فكرة تحويل أسلوب حياة و إستهلاك الأفراد، التي تتضمن التنمية البيئية و إستدامة النشاط الإقتصادي و الإقتصاد البيئي الذي يربط بين البيئة و التنمية البشرية، فهنا يستوجب البحث عن كيفية إيجاد تكامل بين رأس المال المادي و البشري، و بعث أفكار جديدة مخالفة لما هو موجود في إقتصاد السوق، أفكار تحمل جانبا أخلاقيا يمكنه الحد من درجة التفاوت بين الدول و المجتمعات، هذا ما نقلته فواعل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، تفكير بشكل آخر يهدف لإجراءات قيم العدالة الديمقراطية و ترقية التضامن، و تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي و العدالة الإجتماعية في ظل وضع قواعد تجارية عديدة مع الشركاء الإقتصاديين (الدولة و

القطاع الخاص)، و تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لدى فواعل السوق، و تطوير أدوات قياس أثر النشاط الإقتصادي على تماسك البنية الاجتماعية. (AGOSSA, l'économie sociale et solidaire : champs théoriques et pratiques, , 2006, p. 136)

- الإقتصاد الاجتماعي و التضامني: إبتكار اجتماعي في ظل الإستجابة للظروف:

يرى لويس فافرو (Louis Favreau) (بروفييسور في قسم العمل الاجتماعي و العلوم الاجتماعية بجامعة كيبيك (UQO) بأوتاوا منذ 1986 ، متخصص في المنظمات الاجتماعية و الحركات الجموعية و التنمية المحلية) بأن الظروف الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة فرضت إعادة إنتشار الإقتصاد الاجتماعي و التضامني بشكل مختلف، هذا ما يفسر عملية التحديث التي تخللته، فإذا كان الإقتصاد الاجتماعي و التضامني في القرن التاسع عشر إستجابة إلى تكيف وظيفي مع إقتصاد السوق، فإن مقارنته الجديدة هي إستجابة مبتكرة للعجز المشترك بين السوق و الدولة لتوفير الحماية الاجتماعية للأفراد، و يجمع القطاع الثالث في الماضي مجموعة من الكيانات غير المتجانسة إلى حد ما، لكن في الحاضر يقدم نفسه كمجموعة متجانسة من التنظيمات التي أنشأت في أعقاب الحركة الاجتماعية التي تأتي بمبادرات تعد تجارب في التنمية الاجتماعية و تشمل في الغالب منظمات غير هادفة للربح، عكس ما كان في الماضي حيث تأتي المبادرة في إطار التنمية المحلية من قبل الشركات المنتجة أكثر من الحركات التعاونية، كما حمل الإقتصاد الاجتماعي و التضامني في الماضي مسؤولية الإستجابة للإحتياجات التي أهملتها الدولة في ظل هيمنة القطاع الخاص، لكن الحاضر يؤكد وجود إقتصاد اجتماعي متضامن ذو مؤسسات قوية، يحمل إبتكارات اجتماعية و منظمات ديمقراطية تتبنى مشاريع كبرى بمقاربة إنسانية تهتم بميادين مختلفة على غير العادة، مثل تدوير النفايات، التجارة العادلة، التمويل الأخلاقي و التكافلي، المشاريع الصديقة للبيئة، الزراعة المستدامة و التكامل المهني. (Asma BEN LAZRAK, 2015 , pp. 97-98)

3. المقاربات النظرية المفسرة للإقتصاد الاجتماعي و التضامني

1.3 المقاربة القانونية-المؤسسية L'approche juridico-institutionnelle .:

كتابة يشكل تحديد الأنماط القانونية و المؤسسية للإقتصاد الاجتماعي و التضامني نوعا من الفهم لمبادرات القطاع الثالث، حيث وجدت خلال القرن التاسع عشر في البلدان الصناعية ثلاث فئات من الهياكل القانونية للقطاع التضامني: الشركات التعاونية، المؤسسات المشتركة و الجمعيات التي يمكن أن تتغير

قوانينها الأساسية حسب ظروف كل بلد، و يعتبر هذا الإطار ذو وجود تاريخي في أشكال التنظيم الإقتصادي، و قد تم الإعتراف به بشكل تدريجي بموجب قوانين تم صياغتها إستجابة لكثير من الظروف التي كانت تحدث من فترة لأخرى (لاسيما منها ثورات العمال و النقابات)، ثم تطور هذا الإعتراف بظهور مبادرات جديدة و أنشطة قائمة مرتبطة بحرية التطوع، لكنها بقيت بداية القرن التاسع عشر مجرد أشكال غير رسمية و في بعض الأحيان سرية لا تعمل في العلن.

كان المفكر الإقتصادي كارلس جيد (Charles Gide) (1847-1932: مفكر إقتصادي فرنسي، رائد الحركة التعاونية في فرنسا) أول من أعطى الصبغة المؤسسية و القانونية لأشكال الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (Defourny, 1999, p. 35)، رغم أنها كانت تنشط في مجال أوسع بداية القرن التاسع عشر، لكن سماتها المشتركة و تقارب أهدافها جعلها تتحد و تطلق آليات أدت للإعتراف بها تدريجيا، و مثال ذلك: تضمن المعرض العالمي في باريس (فرنسا) سنة 1900 جناحا خاصا بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني، قدمه كارلس جيد (Charles Gide)، قال فيه: "أود أن أضع جميع أشكال الإرتباط الحر في إتجاه تحرير الطبقة العاملة بوسائلها الخاصة...."، أما سنة 1981، فقد أنشأت الحكومة الفرنسية وفدا وزاريا مشتركا للإقتصاد الإجتماعي ترأسه أمانة الدولة للإقتصاد.

رغم ظهور هذه المقاربة في فرنسا، إلا أن أهميتها تجاوزت هذا البلد و تشكلت أنماطها في الكثير من الدول، حيث تركزت نماذجها على ثلاثة هياكل أساسية هي:

أولا: شركات من النوع التعاوني: Les entreprises de type coopératif: تفرعت

في هذا المجال عدة أشكال تعاونية في نطاق الزراعة، الإدخار و الإئتمان، التعاونيات الإستهلاكية، التأمين و التوزيع، تعاونيات العمال، الإسكان و التعاونيات الإجتماعية ... إلخ، كما يمكن تصنيف بعض الحركات التعاونية في الدول النامية ضمن هذا النموذج بإعتبارها تحمل نفس الإعتقاد و الممارسة، مثل النقابات العمالية و نقابات المنتجين و حرفيي المهن.

ثانيا: مجتمعات المنفعة المتبادلة: les sociétés de type mutualiste: متواجدة منذ

القدم و لكنها أخذت الصبغة المؤسسية و القانونية تدريجيا، خاصة في الدول الصناعية، حيث تعتبر هذه

الجمعيات التعااضدية فواعل مهمة و مؤثرة في مجال الضمان الإجتماعي، تم تصنيفها ضمن الرابطة الدولية للتبادل (AIM) في أوروبا، و تضمن أكثر من 66 مليون مشترك و حوالي 110 مليون مستفيد لكن لا يمكن إعتبار هذا التنظيم جامع للمكون التبادلي للإقتصاد الإجتماعي و التضامني بمنظور عام بحجة تركيزه على خدمات التأمين الصحي و الإجتماعي، نظرا لوجود شركات تأمين متبادل (تعاوضي) يغطي تكاليف تهديدات و مخاطر مختلفة.

يعتبر المكون التعاوضدي فضاءا تدرج فيه أعداد كبيرة من المنظمات بمختلف التسميات، و هي تستجيب لحاجة المجتمعات المحلية، في دول الشمال (الصناعية) نادرا ما يتم تجميع عدة مخاطر (خاضعة للتأمين) في تعااضدية واحدة نظرا للتطور الذي وصل إليه هذا المكون، و لكن في بلدان الجنوب (النامية) أين تكون فيها أنظمة الضمان الإجتماعي في طور التكوين (حديثة المنشأ)، لا يمكنها تغطية مختلف المخاطر بشكل مفصل يأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل مجال أو قطاع، لذلك هي تغطي نسبة جزئية من السكان و المجالات المحلية، فتقوم بتجميع مخاطر متنوعة لعدة مجالات بهدف الوصول إلى أكبر نسبة تغطية تأمين إجتماعي خلال أدنى فترة من الزمن و في إطار قانوني موحد فقط.

ثالثا: التنظيمات الجمعوية : (les organisatio (Defourny, 1999, pp. 36-38)

associatives: حرية إنشاء الجمعيات معترف بها رسميا من طرف معظم الدول، و يتم التعبير عنها ضمن أشكال قانونية متنوعة، عمليا يجمع هذا المكون أشكال العلاقات الحرة للأشخاص و الجماعات التي تهدف إلى إنتاج السلع و الخدمات دون إستهداف الربح (sans une finalité première) de profit لها عدة تسميات مثل الجمعيات غير الربحية، منظمات تطوعية، منظمات غير حكومية، كما تخضع في بعض الدول لتسميات محددة سابقا مثل المؤسسات الخيرية في بريطانيا، حيث تخضع بعض التسميات للثقافة المحلية و قيم و ممارسات التضامن المجتمعي.

يتضح من خلال هذه النماذج بأن منظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (OEES) هي منظمات خاصة (بمعنى أنها منفصلة عن السلطات العمومية)، و لها شخصية معنوية (إعتبارية)، و تعتبر من منظور التشريع الأكثر إعترافا من غيرها، و مع ذلك توجد فيما بينها عدة إختلافات خاصة فيما يتعلق بصياغة

قوانينها الخاصة، كما تختلف مسمياتها و آليات عملها، لكنها تبقى ذات قواسم مشتركة من حيث المبادئ و الخصائص التي تقوم عليها. (Alexandru, 2016, p. 52)

من زاوية القانون يعتبر الإقتصاد الإجتماعي و التضامني تنظيم سياسي و إداري يضم مجموعة هجينة من الممارسات التي توحيدها الأحكام القانونية، و ينظمها الإنتماء لفئة إجتماعية معينة، و تحركها درجة من الوعي و الإدراك بوجوب الأخذ بمبادرة الحركة التعاونية لمعالجة المعضلات الإجتماعية، لذلك يشكل الإعتراف القانوني بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني مساحة للعمل التعاوني يتم تأطيره من طرف الدولة السلطات المحلية و ممارسات المجتمع المدني (HELY, 2017, p. 553)، لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى وجود إحتمالين للأخذ بهذه المقاربة، حيث من الممكن أن يكون الإعتراف القانوني بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني هو نتيجة سياسية لتبرير عدم قدرة الدولة على مواجهة القوى الإقتصادية في السوق الحرة، لكن بالمقابل يمكن الإعتماد بأنه نتيجة لمحاولة الدولة السيطرة على التعبير عن الحريات في الفضاء العام رغم إعترافها بوجود مجتمع مدني يمكن تعبئته لخدمة الصالح العام.

من منطلق الأشكال القانونية و المؤسسية، غالبا ما تثبت الشخصية القانونية لمنظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني معيارا أساسيا لتحديد هويتها، لأنها تقوم على أساس تحديد الصبغة المؤسسية و القانونية، لكن ليس بالضرورة أن تكون محددة بشكليات قانونية محضة، حيث يمكن عند دراسة مكونات هذه المقاربة أن نصطدم بمبادرات لها طابع دائم و لكن غير رسمي كتلك الموجودة في دول الجنوب (الدول النامية)، أين تخضع المبادرات الإقتصادية و الإجتماعية للإيديولوجية السياسية، التبعية للغير و التقيد بالجانب الديني و إحترام الأعراف و التقاليد، حيث يمكن القول بأنها مبادرات تعاقدية مرتبطة بنظام ما قبل النمط التعاوني و تبادل المنفعة، لذلك يعرف الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من خلال أشكاله القانونية (جمعيات، تعاونيات، تعاقديات و مؤسسات مانحة)، لكن بالمقابل لا يمكن تجاهل بعض المبادرات المجتمعية التي تأخذ شكلا غير رسميا، يعترف بها ضمن الوحدة الإجتماعية، و تخضع لردود فعل تضامنية على أساس عدة إعتبارات.

إذن، يمكن القول بأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني يحتكم إلى النص القانوني بهدف تنظيم مبادراته و نشاطاته، كما تعد أشكاله المؤسسية قاعدة هامة في تحديد هوية كياناته و تنظيماته، لذلك تركز المقاربة

القانونية المؤسسية في تفسير الإقتصاد الإجتماعي و التضامني على الهوية القانونية و طبيعة المبادرة الخاصة بكل تنظيم بهدف التعرف على ماهية الفاعل الإقتصادي الذي نحن بصدد التعامل معه و الذي سيقودنا إلى فهم طبيعة المبادرة التي جاء بها و تمييزها عن باقي النشاطات الإقتصادية الأخرى.

2.3 المقاربة المعيارية. L'approche normative:

ترتكز هذه المقاربة على فهم الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من منطلق المبادئ التي تشترك فيها الكيانات التي يتكون منها، بمعنى آخر: تحديد كيفية تصنيف هذه الكيانات بنفس المسمى رغم إختلاف أنواعها، و كيف يمكن تمييزها عن القطاعين العام و الخاص (فواعل الإقتصاد التقليدي).

إن الإتفاق على وضع جملة من المبادئ للإقتصاد الإجتماعي و التضامني على مستوى أهداف النشاط المنتج و على مستوى التنظيم الداخلي لهذه الكيانات مرهون بالطريقة الواجب إتباعها في ذلك، حيث هناك عدة سياقات في هذا الطرح، لكن تبقى طريقة صياغة هذه المبادئ عند بلجيكا و إسبانيا و مقاطعة كيبيك (كندا) هي الأقرب لذلك، بإعتبارها من بين أولى الدول التي حاولت تقديم مقارنة تحليلية للقطاع الثالث، كما يعتبر تعريفهم للإقتصاد الإجتماعي و التضامني منذ البداية ذو خاصية تجمع بين البعد القانوني- المؤسسي الذي تطرقنا إليه سابقا و بين التأكيد على القيم و المبادئ التي تحكم هذا الإقتصاد بحجة أن السلوك التعاوني و التعاضدي هو مؤشر مهم، و لكنه لا يضمن بحد ذاته إنتماء أي منظمة إلى الإقتصاد الإجتماعي و التضامني رغم أنها ترمي جميع أنشطتها ضمن نفس المجال (التعاضدي و التعاوني).

في سياق ما سبق ذكره يمكننا تقديم التعريف التالي (Defourny, 1999, p. 39) :

الإقتصاد الإجتماعي و التضامني يجمع بين الأنشطة الإقتصادية التي تقوم بها الشركات، التعاونيات الجمعيات و التعاضديات التي تنعكس أخلاقها على المبادئ التالية:

- أولوية خدمة الأعضاء و المجتمع على تحقيق الأرباح.
- إستقلالية الإدارة و التسيير.
- ديمقراطية صنع القرار.
- أولوية العمل و الأفراد على رأس المال في توزيع الثروة (المداخيل).

يظهر من خلال هذا التعريف بأن: نشاط القطاع الثالث هو خدمة مقدمة للأعضاء و للمجتمع بصورة أوسع، و ليس آلية لجرد الحسابات المالية و رؤوس الأموال، ففي النهاية تعتبر فوائض الأرباح المحتملة وسيلة لتنفيذ هذه الخدمة و ليست شرطا أساسيا لها.

تهدف إستقلالية الإدارة في التسيير إلى التمييز بين كيانات القطاع الثالث و المؤسسات الإنتاجية ذات رأس المال، حيث لا تتمتع هذه الأخيرة بهامش كبير من الإستقلالية في الإدارة نظرا للغاية الإقتصادية التي أنشأت من أجلها (غاية ربحية) أين تحتاج إلى ديناميكية محددة لا تخرج عن إطار الأهداف المسطرة، كما تشير الديمقراطية في عملية صنع القرار (مبدأ: شخص واحد = صوت واحد) تقييد صارم لعدد الأصوات الخاصة بأعضاء مراكز صنع القرار، فهي تعكس تنوع الممارسات الفعالة في هذا القطاع و تعتبر مؤشرا معياريا مفاده أن حقيقة العضوية و المشاركة في صنع القرار لا تعني بالضرورة ممارسة وظيفة في حد ذاتها، بل أكثر من ذلك، فهي تعني ممارسة أخلاقية تكرس الجانب الإيجابي للفرد المنخرط في مكونات و مبادرات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، هذا عكس ما هو موجود في القطاع الكلاسيكي، أين تعتبر مراكز صنع القرار وظائف سامية بحد ذاتها، ذلك لأنها تسعى لثمين رأس المال المساهم به، و تعظيم الأرباح من خلاله يعتبر أولوية العمل و الفرد مركز عملية إعادة التوزيع (توزيع الدخل)، أين يمكن ضمنها تغطية عدة أهداف داخل التنظيم الواحد في الجانب الإجتماعي، كالأجر المحدود و رأس المال، و مسألة توزيع الفوائض بين المستخدمين على شكل إقتطاعات، و تخصيص جزء منها لتطوير النشاط الإجتماعي. يتضح مما سبق بأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني لا يتم فهمه من خلال معرفة أشكال أنشطته و فروعه فقط، و ذلك بحكم تواجده في نشاط إنتاج السلع و الخدمات، و أنشطة السوق (يظهر ذلك في عمل التعاونية، و الأنشطة غير السوقية من خلال الجمعيات و المؤسسات الإجتماعية)، بل يمكن فهمه من منطلق المبادئ القيمة التي تتقاطع عندها منظمات القطاع الثالث.

شكليا يلاحظ تعارض في شقي الإقتصاد الإجتماعي، حيث يشير الإقتصاد إلى خلق الثروة و تراكم رأس المال من خلال الزيادة في إنتاج السلع و تدويرها حول السوق، و يأخذ الشق الإجتماعي معيارا قيميا يضمن تحسين نوعية الحياة عند الأفراد، يتم التعبير عنها بإدماج الأنشطة و المساهمة في التنمية بفضاء

ديمقراطي يمنح فرص المشاركة، و عليه فإن هذا الإقتصاد ليس تناقضا بل هو تداخل ما بين ما هو إقتصادي و ما هو إجتماعي، و تتوافق هذه المقاربة مع المبادئ السبعة التي أقرها المؤتمر الأوروبي الدائم للتعاونيات و التعااضديات و الجمعيات و المؤسسات (CEP-CMAF)

(CEP-CMAF, 2002, p. 02) و التي هي:

- أسبقية الشخص و أهداف المؤسسة على رأس المال.
 - عضوية طوعية و مفتوحة.
 - الرقابة الديمقراطية من طرف الأعضاء.
 - الجمع بين مصالح الأعضاء و المصلحة العامة.
 - الدفاع عن مبادئ التضامن و المسؤولية.
 - إستقلالية الإدارة و نمط التسيير.
 - توجيه فائض الأرباح في خدمة و تطوير المؤسسة.
- تجمع المقاربة المعيارية بين البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي، الذي يعتبر نقاط مشتركة بين منظمات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني (OESS)، خاصة منها المنظمات التقليدية (الجمعيات، التعاونيات و التعااضديات)، لكن معظم الدراسات إعتمدت كذلك معياري المشاركة و المنفعة الجماعية، بعد ظهور منظمات إجتماعية جديدة يمكن لها أن تقدم مبادئ تخضع للتقييم النوعي الذي يمكن أن يؤهلها لتدخل ضمن (OESS) إذا إعتبرت كجزء من عملية تطويرية لحقل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث يمكن تقييم هذه المبادئ من خلال تركيز الرؤية على حجم المنظمة، و أهداف أصحاب المبادرات، أنواع مصادر التمويل و إستخداماتها، نمطية إعادة توزيع فائض هامش الربح و الإطار القانوني الذي تعمل فيه، هكذا يتم في الأخير إعادة تصنيف (OESS) حسب هذه المقاربة، ربما رغم وجود بعض المبادرات التي لم يتم تسجيلها، و هي تعمل في الواقع وفقا لمبادرات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني

(Benedite FONTENEAU, 2019, pp. 13-14) .

في محاولة لفهم هذه المقاربة ندرج مضامين بعض المبادئ المشتركة (من خلال الجدول أدناه) لمنظمات (OESS).

- جدول وصفي للخصائص المشتركة لـ : (OESS):

الخاصية المشتركة	التفصيل (التعليق)
الوظيفة (البعد) الإقتصادية و الإجتماعية	- المزج بين الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية. - إنتاج السلع و الخدمات بصورة مستدامة. - لا تسعى لتحقيق الربح بصورة مطلقة، لكن بعض (OESS) يمكن أن تكون ذات نمط ربحي تسعى لتحقيق الأرباح (مثل: التعاونيات). - تتميز بقوانين صارمة تتعلق بإعادة توزيع و إستخدام الفوائض الربحية.
البعد الجماعي	- أشخاص أو مجموعات تجتمع طوعيا لبذل الجهود من أجل تحقيق مصالحها أو مصالح فئات أخرى. - البعد الجماعي مرهون بنوع المنظمات، مثال ذلك: بعد جماعي قوي لدى التعاونيات، و أقل درجة عند بعض المؤسسات الإجتماعية أين البعد الجماعي لا يأخذ صراحة الملكية الجماعية كمرجع لهذه المؤسسات. - البعد الجماعي في تناقض دائم مع القيادة القوية.
التضامن	- تستهدف الإدماج و ليس الإقصاء. - طرق العمل تركز على النمط التضامني (التعاضد، التبادل و المساعدة). - أنشطتها لا تستهدف بالضرورة تراكم رأس المال أو تحقيق الأرباح.

الإستقلالية	- الإستقلالية في إجراءات التسيير و صنع القرار.
الإلتزام الطوعي	- حرية الإنتساب أو الانسحاب من المنظمات أو المبادرات بشكل حر.
المشاركة	- الأعضاء المستخدمين أو المستفيدين لهم الحق في إمتلاك المؤسسة أو المشاركة بنشاط معين في عملية صنع القرار. - يمكن للمشاركة أن تأخذ عدة أشكال مثل: الفردية كأبسط شكل. - أن تحضى المشاركة بتمكين الحق في المراقبة و المعاقبة.

المصدر: (Benedite FONTENEAU, 2019, p. 13)

نستخلص على ضوء ما تقدم بأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني يجمع أشخاص طبيعيين، كما يجمع أشخاص معنويين، يتميزون بالإستقلالية و الديمقراطية و تحمل المسؤولية في عملية صنع القرار. تتناسب إعادة توزيع فائض الأرباح ضمن هذه الهياكل مع نشاط الأعضاء فيها، و ليس حسب الحصص المساهم بها أو حجم رأس المال المدفوع، و يفترض تطور القطاع الثالث ضرورة العضوية عن فئة إجتماعية تتميز بهوية جماعية أو قضايا مشتركة، و فواعل تشكل في المجموع إقتصاد أطراف أصحاب غاية محددة، أما التعبير عن هذه المبادئ (مبادئ الإقتصاد الإجتماعي و التضامني) فهي تغذي ممارسات هذه الفواعل، و تستحضر القيم الواجب التقيدها بها، رغم صعوبة تصنيفها أو ترتيبها، كما لا يمكن تهميش أي خاصية عن الأخرى (Alexandru, 2016, p. 38)، و لا يمكن إحتكار هذا القطاع للمبادئ التي ذكرناها، حيث يمكن للدراسات أن تثبت مع مرور الوقت تبني هذه المعاني من طرف أشكال ناشطة أخرى لم تصنف بعد في خانة الإقتصاد الإجتماعي و التضامني.

تنظر المقاربة المعيارية إلى الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من زاوية المبادئ و القيم المعنوية التي تعتبر نقاط مشتركة فيما بين أشكاله القانونية، فرغم التمايز الموجود فيما بينها و إختلاف مجالات تدخلها إلا أنها تتقاطع عند جملة من المبادئ و القيم و الرهانات المشتركة، تتلخص عند بلوغ هدف تحسين نوعية

الحياة عند الأفراد، كما يجمع مفهوم الإقتصاد الإجتماعي و التضامني مصطلحين يبدوان في الظاهر متناقضين، فالإقتصادي إشارة إلى تراكم رأس المال مقابل تجاهل الفرد و البيئة، و الإجتماعي يأخذ بعدم الربحية مقابل ترقية الفرد و البيئة، لكن في الواقع هو إقتصاد يحمل معه شكلا من التداخل فيما بين الإقتصادي و الإجتماعي، خاصة عندما يتم من خلاله إدماج الأنشطة الإقتصادية المساهمة في التنمية ضمن فضاء ديمقراطي يمنح فرص المشاركة و المنفعة العامة.

3.3. مقارنة التضامن الديمقراطي :

يعتبر المفكر الإقتصادي الفرنسي جوان لويس لافيل رائدا لهذه المقاربة، حيث يستوحي أفكاره من دراسات كارل بولاني، أين يرى بأن الطابع المنطقي للعلاقة بين الغايات و الوسائل هو المعنى الشكلي للإقتصاد أما المعنى الموضوعي فهو يركز بشكل أكبر على طبيعة العلاقات و الترابط بين الأفراد و البيئة الطبيعية التي ينتمون إليها. (HAMEL, 2012, p. 23)

تعتبر هذه العناصر مكونات للإقتصاد بالمفهوم الموضوعي، أما مقارنته النقدية فهي تتوافق مع المفهوم الموضوعي للإقتصاد، حيث إقترح التفكير في الإقتصاد من منظور التضامن، أين يجتمع الأفراد بحرية للقيام بأعمال تساهم في خلق الأنشطة الإقتصادية و الوظائف مع تعزيز التماسك الإجتماعي، كما لا يمكن للأنشطة الإقتصادية التي تم إنشائها أن تنجح في إطار ليبرالي أو إقتصاد موجه ، بل تستند إلى مزيج متوازن من مختلف الموارد السوقية و غير السوقية و النقدية و غير النقدية، و تسمح على المستوى المحلي بإنتاج التضامن المحلي الإختياري و الطوعي، أما على المستوى السياسي فإنها تشير إلى الحفاظ على ديمقراطية جماعية من خلال محاولة التعبير عن الأوضاع و الظروف التي أحاطت بهذه المبادرات.

التضامن الديمقراطي مفهوم تضرب جذوره في أعمال العمل التضامني، أين يقول جوان لويس لافيل بأن: الإقتصاد (الشبكي أو التضامني) كان موجودا قبل الإقتصاد الإجتماعي، فمنذ عام 1830 أصبح العمال مدركين للقيود المتأصلة في الشركات، التي تخضر التحالفات و اللوائح المهنية التي بسببها أدت مع تقدم السوق إلى إنتشار الفقر و البطالة بين أوساط العمال، حيث أصبحت فكرة الارتباط أمر أساسي و بفضل التجمع الحر للأفراد ذوي الإنشغالات الجماعية أصبح العمال منخرطين في تنظيمات جماعية ذات

مشاريع تنظيمية و تقاليد منسجمة في إطار نضال جماعي محدد، على أساس مبادئ الحرية و المساواة بين الأعضاء المتطوعين، هذا ما يضيفي على الإقتصاد بناء موضوعي أساسه طبيعة العلاقات الموجودة بين مختلف فواعله، كما تعتبر المعاملة بالمثل و الإلتزام المتبادل في صميم البعد الإقتصادي، أين يعتقد جوان لويس لافيل أنه في منتصف القرن التاسع عشر، حدث إنتقال من الإقتصاد التضامني إلى الإقتصاد الإجتماعي عندما فرض إقتصاد السوق نفسه كنموذج مهيمن، و أضفى الطابع المؤسسي على إقتصاد التضامن، أين لوحظ بداية ثمانينات القرن الماضي عودة ظهور مبادرات التضامن من مدخل المشروع السياسي.

كذلك صاغ جوان لويس لافيل فكره التضامني من إسهامات بيير ليرو (PIERRE LEROUX) و ليون بورجوا (LEON BOURGEOIS) (بيير ليرو: 1871-1797): هو فيلسوف فرنسي و إقتصادي منظر للإشتراكية ، ليون بورجوا: 1925-1851: هو رجل دولة و سياسي فرنسي، كان له الفضل في تجسيد برامج التضامن التعاوني في فرنسا عند ترأسه لمجلس الشيوخ (الفرنسي)، حيث حدد مصدرين للتضامن الحديث: التضامن الخيري و التضامن الديمقراطي، الأول يشير إلى رؤية مجتمع أخلاقي يقوم فيه الأفراد بدافع الإيثار بواجباتهم تجاه بعضهم البعض على أساس تطوعي، أين يصبح منطق المساعدة مرتبط بإعتماد أدنى فئة من الناس على فئة المانحين، أما التضامن الديمقراطي فهو يشير إلى مبدأ ديمقراطية المجتمع الناتج عن المبادرات الجماعية التي تركز على المساعدة المتبادلة و التعبير عن المطالب في آن واحد، فالمسألة هنا مسألة تنظيم ذاتي و حركة إجتماعية تسعى لبناء ديمقراطية سياسية من خلال ديمقراطية إقتصادية، و يتم التعبير عن هذا التضامن (الديمقراطي) بصورتين: إحداها متبادل ناتج عن الروابط الإجتماعية بين الأفراد المتطوعين بشكل حر، و الأخرى بإعادة التوزيع، حيث تضع الدولة المعايير الكفيلة بتحويل الفوائد لصالح الأفراد في المجتمع لمحاربة التمايز و تعزيز الروابط الإجتماعية لذلك يتبين أن التضامن الديمقراطي مفهوم ضروري لطرح نموذج بديل عن الإقتصاد الليبرالي.

يوجد إلى جانب المجالين العام و السوقي محدد آخر للإقتصاد، أين يجب التدقيق في إستخدامات صيغ هذا المحدد، فالإقتصاد التضامني يمكن أن يعرف على أنه مجموعة من الأنشطة الإقتصادية الخاضعة لإرادة العمل الديمقراطي، حيث تحضى علاقات التضامن الإجتماعي بالأولوية على المصلحة الفردية و الربح المادي، و هو بذلك يساهم في ترسيخ طابع ديمقراطي على الإقتصاد بناء على إلتزامات يقدمها الأفراد، و على

أساس المبادرات التي أعادت صياغة الروابط الإجتماعية و الإقتصادية القائمة على الخدمات المحلية، ظهر تعريف موضوعي جديد للإقتصاد الإجتماعي و التضامني، تطرق إليه جوان لويس لافيل في كتابه بعنوان: "خدمات التقارب في أوروبا من أجل إقتصاد تضامني"، و وفقا لتصوره فإن إنشاء مؤسسة إقتصاد تضامني يجد جوهره في جماعة من الأفراد تجمعهم خاصية العمل المتبادل بشكل جماعي على العرض و الطلب على الخدمات، من هذا الدافع المتبادل الناجم عن إرتباط إجتماعي قائم على الإلتزام و المساواة في إطار ممارسات التكافل الإقتصادي، سيؤدي توحيدها إلى حشد جميع الفواعل و الموارد المتاحة، و بالتالي تجسيد إقتصاد غير سوقي و غير نقدي يمكن تسميته بالإقتصاد التعددي (Economie plurielle).

لذلك فإن التضامن على أساس ديمقراطي هو سر الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث يتم فيه التوفيق بين المساواة و الحرية، و الإحتكام للمعاملة بالمثل و إعادة التوزيع، هنا يدعو إطاره التحليلي إلى إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية، أين لا يمكن في إقتصاد السوق إخفاء حقيقة إعادة التوزيع و المعاملة بالمثل، و عدم إغفال دور الأفراد في بناء الإقتصاد الذي من الممكن أن يدمج الإقتصاد الإجتماعي و التضامني بصورة أفضل في نموذج تنموي واضح المعالم.

و عليه، من خلال هذه المقاربة سيشكل الإقتصاد الإجتماعي و التضامني إبتكارا إجتماعيا بعيد عن منطق السوق الحرة، لأنه يساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على الإقتصاد من خلال المساحات العامة التي تجمع مختلف مظاهر و مبادرات المجتمع المدني و فواعل الإقتصاد، أين يمكن تفعيل إنتاجات إبداعية مبتكرة إجتماعيا و إحداث تغيير مؤسساني يخلق بموجبه نمودجا إقتصاديا يرتكز على التضامن الديمقراطي، لذلك يشكل التضامن على أساس ديمقراطي نواة الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، فحسب جوان لويس لافيل عند طرحه لضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية ، ينتج وجوب الإحتكام للمعاملة بالمثل عند إجراء عملية التوزيع، هذا ما سيؤدي آليا إلى تحقيق توازن بين الحرية في إقتصاد السوق و المساواة ضمن إقتصاد بديل أكثر أخلاقية.

كذلك يرتبط الإقتصاد الإجتماعي و التضامني بكل من المجتمع، الدولة و السوق، فقد تأتي المبادرة الإقتصادية بالإلتزام أحادي (من أحد هذه الأطراف) ، لذلك تتفق هذه الفكرة مع المفهوم الموضوعي للإقتصاد الذي يركز على طبيعة العلاقات بين فواعل الإقتصاد بشكل عام، فهنا يؤكد جوان لويس لافيل من خلال مقارنته (التضامن الديمقراطي) على أن المبادرة الإقتصادية لا بد أن تتشكل من مزيج متوازن من

العناصر الإقتصادية و غير الإقتصادية في ظل أسس تضامنية و ديمقراطية تعد إبتكارا إجتماعيا بعيدا عن منطق سلوكيات السوق الحرة.

4. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة إحاطة معرفية و نظرية حول الإقتصاد الإجتماعي و التضامني، حيث ركزت في ذلك على تقديم قراءة في المفهوم و المقاربات النظرية المفسرة له، و قد بينت بأن أهم الأدبيات النظرية التي جاءت في هذا السياق هي المقاربة القانونية المؤسسية، المقاربة المعيارية و مقارنة التضامن الديمقراطي جلها تتفق حول نمط و آلية هذا القطاع، أبعاده و أهدافه، لكنها تختلف عند طبيعة المرتكزات الأساسية التي بموجبها تم تشكيل الأطر الفكرية لهذا الإقتصاد، و قد توصلت هذه الدراسة بعد القراءة و التحليل إلى النتائج التالية :

-يشير الإقتصاد الإجتماعي و التضامني إلى مجموعة من الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية، التي تعنى بها كيانات تضامنية لا تسعى لتحقيق الربح بقدر ما تستهدف غايات إجتماعية لصالح الفرد و البيئة، تعمل على ثنائية الجمع بين عمليتي الإنتاج و التوزيع.

-يعتبر الإقتصاد الإجتماعي و التضامني مدخلا هاما في الإنتقال من التفكير المهيمن على إقتصاد السوق إلى إقتصاد مختلف أكثر أخلاقية عن غيره، لما يحمله من أبعاد جديدة لها دلالات فكرية و تطبيقية، تشير إلى مدى قدرة الأفراد على التأثير في السلوك الإقتصادي من خلال المبادرات و الأنشطة الإقتصادية ذات البعد الإجتماعي التي يقومون بها.

-يظهر في الواقع بأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني ليس متغيرا مستقلا عن باقي الأنظمة الإقتصادية، و لا حتى عن التحولات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية و البيئية، ذلك لأنه تم بلورة هذا النمط الإقتصادي عندما إستدعت الضرورة الإجتماعية لذلك، خاصة بعد تنامي الوعي الجماعي لمختلف الفواعل بضرورة مواجهة إقتصاد السوق المهيمن قياسا برهانات تحقيق الإنماء الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي على أساس علاقات إجتماعية ضمن سلوك إقتصادي أكثر أخلاقية.

- تشكل الصبغة القانونية لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني منطلقا أساسيا تركز عليه المقاربة القانونية المؤسسية ضمن تفسيرها لهذا الإقتصاد و تحليلها لسلوكياته.
- يشير الإعتراف القانوني بالإقتصاد الإجتماعي و التضامني إلى وجود مساحة للتعبير عن العمل التضامني بتأطير من الدولة و حركية من الفواعل المجتمعية.
- تفسر المقاربة المعيارية للإقتصاد الإجتماعي و التضامني من منطلق المبادئ و القيم التي تشترك فيها كيانات هذا القطاع.
- تساهم المقاربة المعيارية في تحديد أشكال مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي و التضامني على أساس مبادرات إقتصادية و إجتماعية تنعكس أخلاقياتها قياسا بمبادئ و قيم هذا الإقتصاد.
- ينطلق جوان لويس لافيل عند تفسيره للإقتصاد الإجتماعي و التضامني من متغير الديمقراطية بين فواعل السوق، و وجوب التوفيق بين الحرية و المساواة عند توظيف الجانب الإنتاجي و عملية التوزيع ضمن حركية السوق.
- يقتضي الإطار التحليلي لمقاربة التضامن الديمقراطي ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد و الديمقراطية، للوصول إلى تحقيق نوع من التوازن بين الحرية في إقتصاد السوق و المساواة ضمن نموذج إقتصادي أكثر أخلاقية .
- في ختام هذه الدراسة يمكن القول أنه و بغض النظر عن ما يحمله مفهوم الإقتصاد الإجتماعي و التضامني من دلالات فكرية، فهو من الناحية العملية فضاء يتميز بالحركية تتقاطع فيه التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية، ليتدخل من أجل هندسة البناء الإجتماعي القادر على مسايرة سلوك القطاعين العام و الخاص في ظل معادلة إقتصادية ذات حدود لا تخرج عن إطار الشراكة، المنافسة و التفاوض، لذلك حاولت عدة مقاربات نظرية تفسير هذا المفهوم، بهدف توضيح الرؤية عنه بالقدر الذي يؤثر في إمكانية الأخذ به كنموذج إقتصادي، يجمع العناصر الضرورية التي تجعل منه فكرة بديلة عن النموذج الإقتصادي السائد، لأن الإقتصاد الإجتماعي و التضامني لا يعزل النشاط الإقتصادي عن مجموعة العوامل غير الإقتصادية مثل العمل التضامني و التشاركي، التوزيع التكافلي، الإقتصاد الأخلاقي، الإقتصاد البيئي و

التنمية المستدامة، هذا ما يقيي الإقتصاد الإجتماعي و التضامني محل إهتمام الدراسات الأكاديمية و صناع القرار لإرتباطه بالسياسات العامة الإجتماعية، و مساهمته في ترقية التنمية بجميع أبعادها من منطلق سوسيو إقتصادي و إيكولوجي، و إستحدثاته رؤية نظرية و عملية جديدة للإقتصاد.

5. قائمة المراجع:

- . « *Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire ?* . (s.d.). Consulté le 10 25, 2021, sur , économie.gow.f: <https://bit.ly/39xjcn5>
- . « *Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire ?* ». (s.d.). Récupéré sur économie.gow.fr: <https://bit.ly/39xjcn5>
- AGOSSA, N. (2006, juin). l'économie sociale et solidaire : champs théoriques et pratiques. *revue économie et management*, p. p.132. .
- AGOSSA, N. (2006, juin). l'économie sociale et solidaire : champs théoriques et pratiques, . *revue économie et management*, p. p.132.
- Alexandru, D. (2016). émergence et structuration de l'économie sociale et solidaire en Roumanie, . *thèse de doctorat en géographie humaines*,. france, universitatea de vest (timiscora, Roumanie) , université d'Angers, France.
- Asma BEN LAZRAK. (2015). empowerment et économie sociale et solidaire : étude de cas d'organisation féminines en Afrique de l'ouest. *thèse de doctorat* . France, économie et finances, , université Grenoble alpes .
- autres, T. D. (2015). *économie solidaire et développement local : vers une démocratie de proximité*, Grel, haurison pluriel, l'harmattan. Paris, France.
- Benedite FONTENEAU, I. P. (2019). *la contribution de l'économie sociale et solidaire et finance solidaire à l'avenir du travail*. (OIT).
- CEP-CMAF. (2002). *Charte de l'économie sociale*. Belgique: Bruxelles.
- Christine COLLETTE, B. P. (2008). *économie sociale et solidaire, gouvernance et contrôle*. Paris, France: dunod,.

- DAGHRI, T. (2015). *économie solidaire et développement local : vers une démocratie de proximité*. paris. france: l'harmattan.
- Defourny, J. (1999). *Origines et contours de l'économie sociale au nord et au sud, article publié dans l'ouvrage (l'économie sociale au nord et au sud)*. Bruxelles: Editions De Boeck.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Favreau, L. (9 au 12 octobre 2001). l'économie sociale et solidaire : une perspective nord-sud, synthèse et conclusions,. *deuxième rencontre internationale sur la globalisation de la solidarité*. Québec: groupe d'économie solidaire du Québec (GESQ), .
- François Espagne. (11 janvier 2002). économie sociale et solidaire : histoire et valeur. *Forum régional de l'emploi dans l'économie sociale et solidaire* . en Rhône- alpes lion.
- HAMEL, M. (2012). la conciliation des objectifs sociaux, économiques et écologiques d'initiatives locales d'économie sociale,. *mémoire présenté exigence partielle de maitrise en sociologie*. université du Québe, Montréal : université du Québec.
- Hasan, A. B. (2018). Social solidarity economy and sustainable development : Bringing global challenge to Indonisia. *advances in social science, education and humanities research, volume 127, ATLANTIS press*, 25.
- HELY, M. (2017). de l'économie sociale (historique) à (l'économie sociale et solidaire) : une nouvelle configuration des relations entre monde associatif et collectivités publiques . *revue française d'administration publique*, p. p.553. .
- Matthieu HELY, P. M. (2013). *l'économie sociale et solidaire : de l'utopie aux pratique* . paris , France: snédit .
- toupictionnaire la dictionnaire politique*. (s.d.). Récupéré sur [http : //](http://www.toupie.org/dictionnaire/économie-sociale-solidaire.htm) www.toupie.org/dictionnaire/économie-sociale-solidaire.htm.